في ندوة متخصصة حول ترويج الاستثمار الأجنبي

وزارة التخطيط تمهد لصياغة استراتيجية شاملة

برعاية الدكتور مهدي الحافظ وزير التخطيط والتعاون الإنمائي، عقدت الدائرة المختصة في الوزارة ندوة موسعة تحت عنوان (ترويج الاستثمار الاجنبي) التي شارك فيها عدد من الخبراء والمتخصصين وممثلي منظمات مجتمع الأعمال العراقي، حيث جرت مناقشة مستفيضة وبأجواء تتميز بالانفتاح والشفافية مجموعة من المحاور الرئيسة.

مواجهة الإشكاليات

وقد افتتح الندوة الدكتور الحافظ بكلمة حدد فيها آثار وإنعكاسات إشكالية تباين الرؤيا وطبيعة الإرث السياسي للحقبة السابقة في العراق على موضوع الاستثمار الاجنبي الذي لا يتعلق فقط بمسألة التحول في النظام السياسي والإقتصادي الجاري في المرحلة الحالية، وإنما أيضاً يرتبط بالحاجة الملحة لتغطية العجز في التمويل الذاتي، الامر الذي يؤكد ضرورة إبداء أعلى صور الشفافية وضمان التعاون مع الاستثمار الأجنبي بإيجابياته وسلبياته، ولابد ان ينظر إلى القطاع الخاص العراقي بعين الرعاية والاهتمام لغرض تطوير هذا القطاع الذي عانى من هيمنة الدولة في ظل الأنظمة السابقة، كما ان الضرورة تدعو إلى تعزيز دور الدولة في توجيه الاستثمار الاجنبي نحو القطاعات التي تحقق اعلى العوائد وفي المناطق غير المتطورة من خلال تقديم الحوافز التنافسية لهذا الاستثمار. وأكد وزير التخطيط نحن بحاجة لكل استثمار يسهم في معالجة البطالة عن طريق النظر في المشروعات ذات الكثافة العمالية، وكذلك نحن بحاجة لهذا الاستثمار والسعي لاستقطابه عندما يكون العامل المرجح هو حصولنا على تكنولوجيا حديثة ومتقدمة.

وأوضح الدكتور الحافظ بأنه ينبغي أن نستبعد في الوقت الحاضر القروض قصيرة الأجل والاستثمار في الموجودات المالية والمضاربات ونركز اهتمامنا المرجح على الاستثمار الأجنبي المباشر الذي تكون من صفاته الاستقرار والاستدامة وخلق المنافع الكبيرة للعراق، على ان تكون لهذا الاستثمار روابط خلفية وأمامية مع القطاعات الاقتصادية الأخرى.

محاور رئيسة

بعدها انتقل المشاركون لمناقشة المحاور الرئيسة للندوة والمتمثلة بما يلي:

١-محور سياسات الاستثمار:

- دور الدولة في تفعيل القطاع الخاص الوطني وخلق المناخ الملائم لجذب الاستثمار في اطار السياسة الاقتصادية العامة.
- السياسات الجاذبة للاستثمار الأجنبي ومعايير تقييم كفاءته ودوره في التنمية الداخلية وتأثيره على ميزان المدفوعات
- سياسات تشجيع الربط بين المستثمر الأجنبي والمستثمر الوطني.
- دور التعاون الدولي والإقليمي في ترويج الاستثمار الاجنبي.

٢- محور آليات ترويج الاستثمار الأجنبي أو الاطار المؤسسي:

- آليات منح التراخيص وتحديد مجالات الاستثمار في النشاطات الاقتصادية المختلفة.
- آليات دراسة المشاريع المطروحة للاستثمار الاجنبي وسبل تقييمها ووسائل الترويج لها.
- تحديد دور البنوك المحلية والعالمية وبيوت المال ومؤسسات الدولة في ترويج الاستثمار الأجنبي.
- البناء المؤسسي المركزي لوضع وتنفيذ ومتابعة سياسات الاستثمار الأجنبية (الهيئة الوطنية للاستثمار)
- سياسة الدولة المركزية في تطوير الاقتصادات الإقليمية وتفعيل دور الاستثمارات الأجنبية في ذلك.
- اعتماد المناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الصناعية وكذلك المناطق الحرة لترويج الاستثمار واثر ذلك على نقل وتطوير التكنولوجيا.
- تهيئة القاعدة التحتية والخدمات المرتبطة بها لخلق المناخ الملائم لاجتذاب المستثمرين الأجانب.

٣- المحور القانوني:

- التشريعات اللازمة لتشجيع وحماية الاستثمار الاجنبي على اساس العدالة والشفافية في المعاملة وفقاً للمصالح المتبادلة والاعراف الدولية.
- التشريعات الضريبية والاعفاءات والتأمين وفض النزاعات وتأمين الالتزام بالقوانين المحلية لضمان حقوق العاملين المعيشية والصحية إلى جانب حقوق المستثمر على حد سواء.
- الاتفاقيات الدولية والاقليمية في مجال الاستثمارات الاجنبية: (دراسات مقارنة) وأثرها في ترويج الاستثمار.

مداخلات حيوية

وعلى اساس الأهمية المميزة لتفاعل الآراء والاستفادة القصوى من خبرات المشاركين فقد اتيحت الفرصة كاملة لجميع الذين كانوا يرغبون في تثبيت مداخلاتهم حول المحاور الرئيسة للندوة، حيث طرحت وجهات نظر كثيرة تتعلق بالاستثمار الاجنبي من حيث جوانبه الايجابية والسلبية، والسبل الكفيلة باستقطابه وضمان الاجواء والمناخات الملائمة لعمل المستثمرين الاجانب، ويمكن في هذا السياق تثبيت المداخلات التالية:

- فقد تحدث الدكتور اسماعيل حمادي بصورة مستفيضة حول الاستثمارات الاجنبية من نواحي توجهاتها وتدفقاتها وانسيابيتها بين دول العالم وتأثير هذه الاستثمارات على الاقتصادات النامية والمتقدمة وماذا ينبغي للحكومة العراقية ان تعمل لتوجيه هذه الاستثمارات نحو القطاعات الاكثر حاجة إليها.
- ثم تناول الدكتور غسان العبطان ضرورة تجنب المنافسة مع الدول المجاورة في تقديم الحوافز للاستثمارات الاجنبية لأنها تؤدي إلى تدفق استثمارات غير مرغوب فيها ولا تتسم بالكفاءة، وينبغي ان نترك للمستثمرين تنافسهم على السوق العراقية بدلاً من ان نقوم نحن بالتنافس مع الدول المجاورة على هؤلاء المستثمرين، لأن العراق لديه إمكانيات واسعة ومجال خصب للاستثمارات الاجنبية، وبالتالي فإن الاحتمالات المرجحة تتجسد في ان المستثمرين سوف يتنافسون على السوق العراقية في حالة استتباب الأوضاع الأمنية.

وينبغي ان يُصار لتحفيز المستثمرين للتوجه نحو صناعات جديدة وفي مناطق متخلفة من العراق وان يسهموا باستخدام تكنولوجيا حديثة، وليس في صناعات محلية ومستثمرين عراقيين إلا إذا كان ذلك لغرض تغطية حاجة غير مشبعة.

- وفي مداخلة الدكتور صباح كجه جي تم التركيز على ان العراق يحتاج الى ان يقوم بأداء واجباته البيتية لإعادة ترميم وإعادة تأهيل اوضاعه وقطاعاته الاقتصادية، مشيراً إلى انه من خلال خبرته في العام الماضي ومقابلته لكثير من المستثمرين العرب والأجانب وجد بان الضرورة تدعو العراق لأداء وانجاز واجباته البيتية أيضاً من خلال تهيئة المناخ المناسب للاستثمار الاجنبي وتوضيح الغموض في سياساته الاقتصادية والاجتماعية وتوفير المعلومات والبيانات بتدفق فعال لا سيما في ظل واقع يتسم بأنه ما زالت هناك جهات عديدة في جهاز الدولة لا ترغب بتزويد المستثمر بالمعلومات، فضلاً عن ان المستثمر سوف لا يقوم بأية عملية استثمار ما دام الأمن غير مستتب، كما ان علينا ان ندرك بأن الاولويات لدى المستثمر قد تختلف مع أولويات الدولة الأمر الذي يؤكد ضرورة ان ننفتح على العالم ونتوافق في المصالح مع المستثمرين بما يضمن تحقيق مصلحة الطرفين، ولعل من الضروري الإشارة إلى ان مشكلة الاستثمار الاجنبي في العراق هي مشكلة الملكية، اذ لا مانع لدى الكثير من المستثمرين الأجانب من مشاركة العراقيين في الملكية، وإنما مشكلتهم هي انهم يرغبون في إدارة هذه الاستثمارات بشكل كامل، كما تنقص العراق التوعية الشعبية لقبول هذه الاستثمارات وضرورة بلورة استراتيجية واضحة في أي من القطاعات الزراعية والصناعية والسياحية التي ينبغي للمستثمر الاجنبي ان يتولى الاستثمار فيها.

وفي ضوء الهدف الأساسي للندوة الذي يتجلى في إثارة النقاش وتفاعل الآراء حول المحاور الرئيسة المطروحة، فإن من المقرر اعداد ورقة متكاملة حول الاستثمار الاجنبي وآلياته وأوضاعه القانونية، وبالتالي صياغة استراتيجية شاملة في هذا الاطار تجري مناقشتها في ندوة موسعة لاحقة.

شركة النفط الروسية (لوك اويل) تسعى للعودة الى العراق سنة ٢٠٠٥

موسكو - قال رئيس شركة (لوك اويل) الروسية العملاقة للنفط ان الشركة تسعى الى البدء في ذلك انتاج النفط من العراق العام القادم في خطوة ستكون الاولى التي تؤذن بعودة الشركة الى العراق نهاية الحرب.

واوضح فاغيت الكبيروف رئيس الشركة ان لوك اويل تجري مفاوضات مع وزارة النفط العراقية حول العديد من المشاريع في العراق بما في ذلك انتاج النفط، طبقا لما نقلته وكالة انترفاكس الروسية للانباء.

وتسعى روسيا الى استعادة مصالحها النفطية في العراق والتي كانت تحظى بها. وترغب شركة لوك اويل في استثمار حقل غربي القرنة -٢ والذي يعتقد انه يحتوي على مخزون يقدر بـ١٥ مليار برميل في الاقل.

وكان النظام السابق الغى اتفاقا باستثمار ذلك الحقل قبل اشهر من شن القوات التي تقودها الولايات المتحدة حربا على العراق في اذار من العام الماضي وترفض الحكومة العراقية حتى الان اعطاء رد حول ما اذا كان باستطاعة لوك اويل الاحتفاظ بحقوقها في الحقل.

وزعمت لوك اويل التي وقعت في اذار الماضي اتفاق تعاون مع العراق، في عدة مناسبات انها تمكنت من استرجاع عقد غربي القرنة -٢ بالاشتراك مع شركتين روسيتين اخريتين، الا ان المسؤولين العراقيين نفوا ذلك.

وكانت لوك اويل تحظى بحصة قدرها ٥،٨٦٪ من كونسورسيوم لتطوير حقل غربي القرنة -٢ بالاشتراك مع شركتين روسيتين في اتفاق وقع عام ١٩٩٧.

المجموعة النفطية العملاقة (شل) تعيش ازمة وتستعد لمواجهة المساهمين

لندن - تستعد المجموعة النفطية البريطانية الهولندية العملاقة (شل) لمواجهة المساهمين اثناء انعقاد جمعيتهم العمومية والتي يتوقع ان تشهد مناقشات حادة بعد ستة اشهر على اندلاع اخطر ازمة في تاريخها.وتعقد المجموعة النفطية جمعيتين عموميتين، احداهما في لاهاي (هولندا) والاخرى في لندن.وكانت ثقة المساهمين في احدى ابرز الشركات في العالم قد اهتزت منذ ان اقرت (شل) في كانون الثاني بانها بالغت بنسبة ٢٠٪ في حجم احتياطي المحروقات لديها.ثم اقالت المجموعة منذ ذلك الوقت المسؤولين الكبار الثلاثة فيها واطلقت تحقيقا داخليا.لكن هذه الاجراءات لم تكن كافية لتهدئة المساهمين. ومنذ بضعة ايام، يعبر مستثمرون مؤسسون كبار، وبينهم عدد كبير من الصناديق الاميركية، عن امتعاضهم على صفحات الصحف.وقد انتقدوا بشدة غياب الشفافية في هذا التحقيق الداخلي. واستجابت (شل) الاسبوع الماضي جزئيا لمطلبهم عندما نشرت الجدول الزمني لهذه الدراسة واسماء اعضاء الفريق الذي يقوم بها، وعندما اوضحت ايضا ان المواضيع المطروحة ستكون خصوصا تبسيط الهيكلية. والتنظيم المعقد للمجموعة بالاضافة الى الادارة التنفيذية الخاضعة للرقابة بواسطة مجلسي مراقبة من كل من هولندا وبريطانيا، يشكل احد ابرز اهداف حملة الانتقادات.وقررت (شل) ايضا الغاء الاسهم التفضيلية التي تخول حامليها حقوق تصويت اضافية ومنحت لاعضاء الادارة. وكانت هذه الاسهم انشئت في ١٩٨٦ لمنع حصول انشقاق في المجموعة.لكن صندوق تعويضات (كالبرز) وصندوق (نايت فينك) للاستثمار عادا الى الساحة ويطالبان (شل) بضم ممثلين اثنين عن المساهمين الى الفريق الذي يقوم حاليا بالتحقيق الداخلي. ويريدان ايضا تسريع الجدول الزمني ونشر الاستنتاجات التي سيتم التوصل اليها، في ايلول وليس في تشرين الثاني كما هو متوقع.ويطلب الصندوقان من الشركة ايضا ان تقول بكل وضوح ما اذا كان التحقيق الداخلي سيدرس الغاء اللجنة الادارية وتعيين مدير عام فعلي لها.

انشاء بنك بحريني-ايراني برأس مال ٢٠٠ مليون دولار

المنامة- اعلنت مؤسسة نقد البحرين (المصرف المركزي) انها اعطت موافقتها على دمج الفرعين التجاريين لأكبر مصرفين إيرانيين والموافقة لهما على تأسيس بنك موحد مع شريك محلي في البحرين.

وقالت المؤسسة في بيان اصدرته وتسلمت فرانس برس نسخة منه ان (كلا من البنك الاهلي المتحد وبنك ملي ايران وبنك صادرات ايران تقدم بطلب للحصول على ترخيص لتأسيس مصرف بحريني ايراني تجاري وتحويل رخصة وحدة الاوفشور التابعة لبنك صادرات ايران الى البنك الجديد).

واضاف البيان (رأس مال البنك المصرح ٢٠٠ مليون دولار اميركي والصادر والمدفوع ٩٩ مليون دولار..(..) وسيكون البنك مملوكا من قبل البنوك الثلاثة بنسب متساوية).

وتابع البيان انه سينتج عن ذلك اندماج كل من بنك صادرات إيران وبنك ملي إيران في البحرين (وسيتم تحويل الترخيصين الممنوحين لهما من قبل المؤسسة كفرعين لبنكين أجنبيين إلى ترخيص واحد لبنك بحريني محلي).

ونقل البيان عن مدير إدارة التراخيص والسياسات في مؤسسة نقد البحرين احمد البسام قوله ان (تأسيس بنك المستقبل يأتي كإحدى ثمار التعاون الاقتصادي بين البحرين وإيران) مضيفا (ان اتخاذ إيران للبحرين لتكون مركزا لإدارة أنشطتها المالية اقليميا وعالميا عائد لثقتها في مركز البحرين المالي).

واضاف (يهدف المساهمون من خلال تأسيس هذا البنك إلى العمل في كافة مجالات الخدمات المصرفية كتمويل التجارة الخارجية بين إيران ودول الخليج إضافة إلى الأنشطة الاستثمارية).

واشار البيان الى ان الجانب الإيراني (يسعى بعد تأسيس هذا البنك إلى ضم فروعه الحالية في بعض دول الخليج إلى البنك الجديد والتفرع إقليمياً إضافة إلى فتح فرع للبنك في المنطقة الحرة الإيرانية)

وذكر البيان ان بنك (ملي إيران) وبنك (صادرات إيران) يعتبران من أكبر البنوك العاملة في إيران ولهما فروع لمصارف تجارية في البحرين منذ السبعينيات.

تقرير عربي

التفاوت في التنمية البشرية لا يزال قائما على مستوى المناطق داخل الاردن

عمان - اكد تقرير حول التنمية البشرية في الاردن صدر في عمان ان اوجه التفاوت في التنمية البشرية ما زالت قائمة على مستوى المناطق داخل الأردن.

وفقا للتقرير الذي اعدته وزارة التخطيط والتعاون الدولي بالتعاون مع برنامج الامم المتحدة الانمائي والصندوق الاردني الهاشمي للتنمية البشرية، فان الاردن يحتل حاليا المرتبة الـ٩٠ من قائمة الدول النامية في مجال التنمية البشرية، مقارنة مع المرتبة الـ٩٤ في تقرير اول صدر عام ٢٠٠٠.

كذلك احتل الاردن المرتبة التاسعة من بين ٩١ دولة عربية في دليل التنمية البشرية.

واوضح التقرير ان (الاردن حقق تقدما على دليل الفقر البشري، الذي انخفض من ٨،٩٪ (عام ١٩٩٧)الى ٧،٤٪ (عام ٢٠٠٢).

ورغم الاشارات الايجابية، فان التقرير اظهر ان (التفاوت في التنمية البشرية على مستوى المناطق داخل الاردن لا يزال قائما)، وان التفاوت بين المحافظات الاردنية يظل (يمثل تحديا رئيسيا لتحقيق العدالة والاندماج الاجتماعي).

وطبقا للتقرير، فان معدل دخل الفرد في العاصمة عمان، حيث يقيم ٢،٢ مليون شخص من اصل ٥،٣ مليون يشكلون سكان الاردن، يبلغ ١٩٨٥ دولارا عام ٢٠٠٢.

لكن المعدل الوطني، بالمقابل، بلغ في العام ذاته ١٢٩٥ دولارا. وسجل ادنى معدل لدخل الفرد في محافظة المفرق الشمالية الشرقية

حيث لم يتعد معدل دخل الفرد فيها ٩٢٥ دولارا.

وافاد التقرير (من التحديات الكبرى في هذا السياق ايجاد فرص العمل لاستيعاب ما يقرب من ٤٠ ألفا ممن يدخلون سوق العمل كل سنة، علاوة على منح الفرص لنحو ١٩٤ الفا ممن يعانون البطالة في الوقت الحاضر).

وتقدر نسبة الذين تقل اعمارهم عن ٢٩ عاما في الاردن بنحو ٧٠٪.

وتشير الاحصائيات الرسمية الى ان نسبة البطالة ٣١،٦٪ غير ان احصائيات غير رسمية تقدرها في حدود ٢٥٪ .

ويشكل الفقر مشكلة رئيسية اخرى، لكن من الصعب تحديد نسبتها.

فقد ذكر التقرير ان (استراتيجية مكافحة الفقر التي اعتمدتها الحكومة الاردنية عام ٢٠٠٢ لاحظت ان لا احد يعرف بدقة عدد الاردنيين الفقراء اليوم، ولا اين يعيشون، ولا طبيعة الخصائص الديمغرافية التي يتميزون بها).

وحسب تقديرات الحكومة، فان نحو ١١،٧٠٪ من السكان يعيشون دون خط الفقر، في حين تشير تقديرات غير رسمية الى ان النسبة تبلغ حوالى ٣٠٪.

واشار التقرير الى انه سيتم خلال السنة الحالية احتساب خط جديد للفقر في الاردن.

وقال وزير التخطيط والتعاون الدولي باسم عوض الله في حفل توزيع التقرير ان الحكومة (ستستثمر ما قيمته نحو ٦٠٠ مليون دولار في تنمية الموارد البشرية) بين عامي ٢٠٠٤-٢٠٠٦.

السعودية تواصل تجميد الحسابات المصرفية المشبوهة

أعلن مسؤول مصرفي سعودي أن السعودية تواصل تطبيق سياسة تجميد الحسابات المصرفية التي يشتبه في أنها تمول ما أسماه الإرهاب، إضافة إلى أنها لا تزال تبذل جهودا لمكافحة تبييض الأموال.

وقال المسؤول بمؤسسة نقد السعودية (البنك المركزي) خالد أبو عبيد إن المؤسسة بدأت أوائل نيسان الماضي تجميد الحسابات غير المحدثة بشكل تدريجي، مشيرا إلى أن هذه العملية مستمرة إذ تجمد الحسابات غير المحدثة آليا بعد مرور فترة سماح تستمر ٩٠ يوما.

وأضاف أبو عبيد -وهو يشغل منصب رئيس اللجنة الدائمة لمكافحة الجرائم الاقتصادية وغسل الأموال بالمؤسسة- أنه حتى آخر أيار بلغ عدد الحسابات المجمدة ما بين ٥ و٨٪ من مجموع الحسابات.

وتدير المصارف الـ١١ العاملة في السعودية ما يصل حوالي ٣،٢ ملايين حساب شخصي و١١٢ ألف حساب عائد لشركات.

ويتوجب على أصحاب الحسابات -بحسب القواعد الجديدة للمؤسسة- تقديم بطاقة هوية صالحة، في حين ينبغي على الشركات إبراز سند تسجيل تجاري ساري المفعول أو وثيقة هوية صالحة للأشخاص المخولين باستخدام الحساب بالنيابة عنها.

أما الذين لا تتوافق حساباتهم مع الضوابط التي وضعتها مؤسسة نقد السعودية فأمامهم مهلة ٩٠ يوما للقيام بذلك.

وحال قيام أصحاب الحسابات بترتيب أوضاعهم ينتهي تجميد الحساب ويعود جاريا.

وكانت عملية تجميد الأصول غير المنتظمة قد أطلقت بعد ثلاثة أيام من إعلان السعودية أنها تلقت إفادة بحسن التصرف في ما يتعلق بمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب من جانب مجموعة العمل المالية (غافي) التي قام وفد منها بزيارة عمل إلى المملكة في أيلول ٢٠٠٣.

والسعودية عضو في مجموعة العمل المالية التي أنشئت عام ١٩٨٩ لمكافحة تبييض الأموال وتتولى أمانتها منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية.

وتحت ضغوط الولايات المتحدة، اتخذت السعودية سلسلة تدابير لمكافحة تبييض الأموال منذ هجمات ١١ أيلول ٢٠٠١.

ليتوانيا واستونيا وسلوفينيا اعتمدت آلية صرف عملاتها وفقا لليورو

باريس - اعلنت المفوضية الاوروبية في بيان ان ليتوانيا واستونيا وسلوفينيا اعتمدت آلية صرف عملتها الوطنية على اساس اليورو.

ويفترض ان تعمل هذه الدول التي تسعى الى اعتماد اليورو كعملة واحدة في كانون الثاني ٢٠٠٧، على تطوير عملاتها الوطنية لتصبح قريبة من اليورو داخل آلية الصرف الاوروبية لفترة سنتين في الاقل من دون ان تتعرض لازمة حادة.

واتخذ اعضاء منطقة اليورو القرار بالاتفاق مع الدول الثلاث والبنك المركزي الاوروبي.

انخفاض معدلات نمو الاقتصاد الأمريكي

أفاد تقرير حكومي بأن الاقتصاد الأمريكي شهد نموا أبطأ مما كان متوقعا خلال الربع الأول من العام الجاري.

وأوضح التقرير الذي أصدرته وزارة التجارة الأمريكية أن نمو إجمالي الناتج المحلي خلال الفترة منذ الأول من كانون الثاني وحتى ٣١ آذار ٢٠٠٤ قد انخفض من ٤،٤ بالمئة إلى ٣،٩ بالمئة، وهو ما يقل عن معدله في الربع الأول والذي بلغ ٤،١ بالمئة.

ويعد انخفاض إجمالي الناتج المحلي مفاجأة للمحللين الذين توقعوا أن يتوقف معدل النمو عند ٤،٤ بالمئة.

في الوقت نفسه أجرت وزارة التجارة الأمريكية مراجعة لإحصائيات التضخم، حيث توصلت إلى أن مؤشر أسعار إنفاق المستهلك وهو مقياس لحجم التضخم المركزي قد ارتفع بنسبة ٢ بالمئة خلال هذا الربع مرتفعا بذلك ١،٧ في المئة عن الشهر الماضي.

ومن المتوقع أن يساهم ذلك في زيادة التكهنات المرتبطة باحتمال أن يبدأ البنك المركزي الأمريكي في رفع أسعار الفائدة مطلع الأسبوع القادم بهدف تخفيف ضغوط التضخم.

ويعد هبوط نمو الاقتصاد الأمريكي وزيادة التضخم بمثابة أنباء سيئة للرئيس الأمريكي جورج بوش الذي يواجه معركة انتخابية لتجديد فترة رئاسته الخريف القادم.

ويعتقد خبراء الاقتصاد أن معدل النمو قد ينخفض أكثر من ذلك خلال الربع الثاني بسبب ارتفاع أسعار النفط والبترول وهو ما عصف بإنفاق المستهلك وقطاع الأعمال.

وتتراوح الآن إحصائيات نمو الاقتصاد خلال الربع الثاني من العام ما بين ٣،٥ بالمئة إلى ٤،٥ بالمئة.

ولكن يجب التأكيد على أنه رغم انخفاض معدل نمو الاقتصاد الذي بلغ ٣،٩ بالمئة عما كان متوقعا إلا أن ذلك يعني أن الاقتصاد الأمريكي سيستمر في النمو ولكن بشكل أبطأ مما كان متوقعا من قبل.

وقال باتريك فيرتون الخبير الاقتصادي بمؤسسة إيه جي إدواردز في سانت لويس: (يقل ذلك بالتأكيد عن التوقعات ومن ثم فهو يسبب إحباطا غير أن الشيء الرئيس هو أن هذا المعدل لا يزال أفضل من المعدل على المدى الطويل والذي يبلغ ٣ بالمئة).

وفي الوقت الذي لم يشهد فيه الاقتصاد الأمريكي نموا بالسرعة المتوقعة حقق قطاع مبيعات المنازل ازدهارا كبيرا حيث ارتفع في شهر أيار الماضي ١٥،٨ بالمئة بسبب سعي المستهلكين لشراء احتياجاتهم المنزلية قبل ارتفاع أسعار الفائدة.